

الإصلاحات الاقتصادية الصينية والماليزية بين فرص النجاح والدروس المستفادة

Chinese and Malaysian economic reforms between success opportunities and lessons learned

د. قرين ربيع¹، د. بوفنش وسيلة²¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، cmp25a@yahoo.fr² المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، Boufennechewassila@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/06/22

تاريخ القبول: 2020/06/07

تاريخ الاستلام: 2020/04/30

ملخص:

شهدت العقود الأخيرة إصلاحا اقتصاديا واسع النطاق في معظم دول العالم، وذلك بمهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات وزيادة الاستثمارات وإعطاء دور حيوي للقطاع الخاص، وكذلك التركيز على جوانب التنمية البشرية والبيئة، ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة الإصلاح الاقتصادي ونتائجه في دولتي ماليزيا والصين، والتي نحاول من خلالها استخلاص التوجهات الكبرى الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي الناجح، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن نجاح الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا والصين يعتمد على استراتيجية متوازنة تدعم المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية على حد سواء، والتوجه نحو الاقتصاديات القائمة على المعرفة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الصيني، الاقتصاد الماليزي، الإصلاحات الاقتصادية في الصين، الإصلاحات الاقتصادية في ماليزيا.

تصنيف JEL : P41, N95.

Abstract:

The recent decades have witnessed wide-ranging economic reform in most of the countries of the world, with the aim of increasing economic growth rates and creating a balance in the state budget and in the balance of payments and increasing investments and giving a vital role to the private sector, as well as focusing on aspects of human development and the

environment, and addressing social problems such as poverty, unemployment and low levels Income.

This study aims to know the reality of economic reform and its results in the countries of Malaysia and China, and through which we try to extract the major directions that support the path of successful economic reform. Among the most important results of this study is that the success of economic reform in Malaysia and China depends on a balanced strategy that supports social and economic indicators alike, And towards knowledge based economies.

Keywords: Chinese economy; Malaysian economy; economic reforms in China; economic reforms in Malaysia.

Jel Classification Codes: P441, N995.

المؤلف المرسل: قرين ربيع، الإيميل: cmp25aC@yahoo.fr

1. مقدمة

لا يختلف اثنان على أن المشكلات والتحديات التي تعاني منها غالبية الدول في العالم هي تجاوز الأزمات الاقتصادية والمالية، وخاصة بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير في نواتجها المحلية الإجمالية على الربع البترولي، وهو يطلق عليه تسمية الإصلاح الاقتصادي، والذي يتطلب حزمة من السياسات والإجراءات من أجل تحقيق النجاح الاقتصادي.

وأمام التحديات الضخمة التي فرضها الواقع الاقتصادي، ومن أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي كان من الضروري التركيز على دعامتين أساسيتين، أولها العمل على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي، وثانيهما هو تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة والتي تجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على تحمل الصدمات، وهذا ما سارعت إليه العديد من الدول قصد حماية اقتصادياتها وتعزيز مكانتها على المستوى العالمي.

وتعد التجربة الماليزية والصينية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية ومختلف الدول الأخرى في العالم على حد سواء، ولهذا ومن أجل إثراء هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الإصلاحات الرئيسية التي انتهجتها كل من دولة ماليزيا والصين في مسارهما الاقتصادي من أجل دعم نموها العالمي؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية في ماليزيا؟

- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية في الصين؟
 - ما هي الدروس المستفادة من التجربة الاقتصادية الماليزية والصينية؟
- ومن أجل إعداد هذه الورقة البحثية سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، والتطرق إلى مختلف جوانب الإصلاح الهيكلية وتحليلها.
- وسيتم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، سنتناول في المحور الأول عرض تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا، أما المحور الثاني فسيتم التطرق فيه إلى عرض تجربة الإصلاح في الصين، وفي محور ثالث سنتطرق فيه إلى عوامل نجاح التجريبتين الماليزية والصينية في إصلاح اقتصاديهما والدروس المستفادة منهما.

2. عرض تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

عملت ماليزيا منذ استقلالها على تطوير اقتصادها، من خلال وضع وتطبيق عدة سياسات تضمن العديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي سمحت لها بتحقيق ازدهار اقتصادي كبير، وجعلت منها تجربة رائدة في هذا المجال نظرا للانجازات الكبيرة المترتبة عنها على كافة الأصعدة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

1.1. أهداف الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

يعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي على تغيير طبيعة الفكر الاقتصادي القائم على إنتاج وتصدير المواد الخام إلى اقتصاد يشكل فيه التصنيع الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي (رشاد، ص. 111)، وكان يهدف هذا البرنامج ذو شقين:¹

- هدف إصلاحي قصير المدى: يهدف إلى تحقيق معدلات عالية للنمو مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهو ما نجحت ماليزيا في تحقيقه بالفعل.
- هدف إصلاحي طويل المدى: يهدف إلى تحقيق التصنيع الكامل والوصول إلى مرتبة الدول المتقدمة؛ أي الانضمام إلى دول الشمال كما تضمنت رؤية 2020 التي تهدف إلى بلوغ الأهداف الفرعية التالية:²
- إدخال إصلاحات هيكلية عميقة المدى لتعزيز النمو، وترجمة المبادئ المقترحة إلى سياسات قابلة للتنفيذ والالتزام بتنفيذها؛
- التركيز على الاستثمار الجيد في رأس المال المادي والبشري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛
- الاعتماد أكثر على مبادرة القطاع الخاص، وهو ما ينطوي على تراجع وجود الحكومة في بعض المناطق، وتعزيز المنافسة وإخضاع جميع الأنشطة التجاري لنفس القواعد التنظيمية؛
- تطبيق مبدأ اللامركزية وتوسيع نطاق الإدارة التشاركية استنادا إلى الاستقلالية المحلية والمساءلة.
- السماح بالنمو الإقليمي غير المتوازن لتعزيز النمو المجمع؛

- تحويل السياسات الصناعية إلى سياسات ذكية في مجال الابتكار والتكنولوجيا؛
- الاستفادة من نمو الأسواق الناشئة من خلال الاستفادة من القوى العاملة المتنوعة، وعن طريق تعزيز الروابط مع آسيا والشرق الأوسط.

2.2. مرتكزات الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

يمكن إيجاز مرتكزات وأسس الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا (رشاد، ص. 112-115)، فيما يلي:³

1.2.2. إصلاح أوضاع القطاع العام: سواء بإعادة هيكلة مشروعات معينة أو تصفيها، أو وضع برنامج نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)؛

2.2.2. إصلاح الجهاز المصرفي وسوق رأس المال: كان من الخطوات الرئيسية في إصلاح القطاع المالي إتباع منهج شامل في عام 1979 للأشراف على جميع المؤسسات المالية، ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال يأخذ في حسابه المخاطر المحتملة عند تقرير الاشتراطات المتعلقة برأس المال في المؤسسات المالية استناداً إلى بنود الحساب الختامي المرجح، كما اتخذت عدة تدابير أخرى لإيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية، ولتنشيط قيام سوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص؛

3.2.2. تطوير القطاع الصناعي: وذلك طبقاً لإستراتيجية الحكومة التي ارتكزت على التحول من دولة منتجة ومصدره للمواد الخام إلى دولة صناعية، الأمر الذي جعل ماليزيا في مقدمة الدول المصدرة للسلع الصناعية؛

4.2.2. الإصلاح المؤسسي: يعد الإصلاح المؤسسي من أهم مرتكزات عملية الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا، سواء ما يخص مؤسسات الإدارة العامة والخدمة المدنية أو مؤسسات الأعمال الحكومية، وخصوصاً ما يسمى بمؤسسات الجيل الثالث (رسلان، متاح على الرابط: http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/khaddour.pdf)، المتمثلة فيما يلي:⁴

5.2.2. مجلس العوائد الضريبية: يمثل المجلس الهيئة الرسمية الماليزية المكلفة بتحصيل وإدارة جميع أنواع الضرائب المباشرة في ماليزيا (ضريبة الدخل، ضريبة العقارات، ضريبة عوائد النفط ومشتقاته)، ونتيجة عمل المجلس على أساس الدقة والشفافية واستخدام الأتمتة وتقنية المعلومات وصلت حصيلة إجمالي الإيرادات الضريبة إلى 78 % من الإيرادات الحكومية، وحصيلة الضرائب المباشرة لوحدها إلى 47.9 % من إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث تشكل الضرائب المباشرة الحصة الأكبر من العوائد الحكومية؛

6.2.2. مؤسسة خزانة: تعد خزانة المؤسسة الحكومية المسؤولة عن أصول الدولة والشركات الحكومية، وهي تقوم بدور القوة الموجهة للاقتصاد الماليزي، وقد تم بناؤها وتأهيلها لتكون المستثمر الاستراتيجي للحكومة في المجال الصناعي والمالي داخل ماليزيا وخارجها، حيث تقوم بالتعاون مع مؤسسات أخرى بتعبئة

المدخرات وتوظيفها في تمويل استثمارات جديدة، وشراء أسهم وحصص في الشركات، كما تقوم بحضانة وإعادة تأهيل المشروعات المتعثرة والخاسرة حتى يتم انتهاء تعثرها؛

7.2.2. مؤسسة ملتي ميديا سوبركوريدور: وهي هيئة متميزة تتمتع بصلاحيات واسعة تأسست عام 1996 بهدف استقطاب الاستثمارات في مجال تقنية المعلومات، وجذب شركات عالمية في مجال صناعة المعلومات للقيام بأعمال البحث والتطوير وتصدير المنتجات، وتنفذ المؤسسة مشروعا يعد من أهم المشروعات العالمية التي تنفذها الحكومة الماليزية في حقل المعلوماتية والاتصالات، قد تم إنشاء مدينتين ذكيتين في المشروع إحدهما كمركز للخدمات الحكومية والثانية كمركز لشركات المعلومات العالمية، إضافة إلى وجود جامعة متخصصة بالمعلوماتية ومراكز أبحاث ومدارس ذكية؛

8.2.2. تم إنشاء العديد من الهيئات التي كان لها دور رائد في التنمية الصناعية الماليزية كالهيئة الماليزية للتنمية الصناعية، هيئة الإنتاجية القومية، هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية وهيئة التصنيع الثقيل الماليزية؛

9.2.2. تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي: قامت ماليزيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى احتلال ماليزيا مراكز الصدارة بالنسبة للدول النامية في تدفق الاستثمارات الأجنبية، ومن بين العوامل التي ساعدتها على ذلك استقرار وضعها السياسي، والبيئة الاقتصادية المواتية، والتي خلقت مناخا جاذبا لرأس المال الأجنبي، فقد عملت ماليزيا على الحفاظ على نمو الاستثمار وتخفيف تقلباته والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه (مقعاش والعقون، ص. 590)،⁵ من خلال دعم الدولة للبحث العلمي، السماح بتملك المشروعات بنسبة 100 % للأجانب، توفير أسواق حرة في مناطق متعددة وتوفير البنية التحتية الأساسية، كما تعتبر إجراءات التحرير الاقتصادي التي باشرتها ماليزيا عاملا مهما في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب (رسلان، ص. 112).⁶

3.2. مكونات الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

نفذت ماليزيا عدة برامج لإجراء الإصلاح الاقتصادي (عودة، ص. 23-25)، من خلال العناصر

التالية:⁷

1.3.2. تفعيل دور القطاع الخاص الماليزي: أدت المشاكل المترتبة عن سوء تخصيص الاستثمارات الحكومية إلى حدوث عدة مشاكل اختلالات في الاقتصاد الماليزي قبل الشروع في الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي دفع الحكومة الماليزية إلى الاتجاه إلى توفير البيئة الجاذبة للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال:

✓ التقليل من نطاق التعليمات والتراخيص المقيدة لحركات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية؛

✓ تشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق استخدام آليات جديدة للضرائب، إلغاء أو تخفيف بعض الشروط المتعلقة بحيازة الأصول وقواعد الملكية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتخفيض من الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات.

2.3.2. انتهاج سياسة اقتصادية خارجية فعالة: في برنامجها الإصلاحي تقوم على ما يلي:

✓ سياسة حرة لسعر الصرف لتعزيز الثقة لدى قطاع الأعمال؛
✓ إتباع نظام قوي في تحرير التجارة الخارجية أعتبر الأفضل في نظم التجارة الخارجية المحررة على مستوى دول جنوب شرق آسيا على الإطلاق.

3.3.2. إصلاح النظام المالي: عملت ماليزيا من خلال برنامجها الإصلاحي على ضبط الوضع المالي لديها، وذلك من خلال:

✓ تخفيض النفقات العامة؛
✓ تحرير الموارد المالية بغرض توجيهها للقطاع الخاص؛
✓ تطوير البنية الأساسية اللازمة لزيادة نشاط القطاع الخاص وزيادة قدرته على الاستثمار والإنجاز؛
✓ وقف وظائف القطاع العام.

4.3.2. تحرير السوق المالية والنقدية: يعتبر تحرير السوق المالية والنقدية ركيزة أساسية من ركائز إصلاح المشاريع العامة، وبالتالي إجراء عملية الخصخصة وتطبيق برامجها بصورة جيدة ودقيقة، بالإضافة إلى تهيئة الطرق اللازمة لاستكمال خطة الإصلاح الاقتصادي، ولذلك قامت الحكومة الماليزية بعدة خطوات أهمها:

✓ تحرير البنوك التجارية وزيادة صلاحيات وسلطات البنك المركزي في الإشراف عليها؛
✓ وضع نظام شامل للإشراف على المؤسسات المالية العامة في الدولة.

5.3.2. تطبيق برنامج قومي للخصخصة: كانت هذه الخطوات بمثابة المقدمة لنقل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، وبدأت ماليزيا في برنامج الخصخصة سنة 1983، حيث قامت بخصخصة 61 مشروعا، وفي سنة 1990 قامت الحكومة الماليزية بالإعلان عن خطة قومية تقوم من خلالها بنقل عدد كبير من المشروعات العامة إلى الملكية الخاصة، وقد بلغت المشاريع التي ضمها هذا البرنامج 10% من رأس مال الأسهم المتداولة في السوق الماليزية، بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة بوضع برنامج لتوعية الأفراد ومواجهة مخاوفهم من منح فرص استثمارية للمستثمرين الأجانب، والذي كان يهدف استقطاب الخبرة الأجنبية لزيادة الإنتاجية والصادرات.

4.2. مراحل الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

مرت الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا بعدة مراحل أهمها:

1.4.2. الخطة الإصلاحية من الاستقلال إلى غاية سنة 1990:

تميزت الفترة الممتدة من استقلال ماليزيا حتى سنة 1990 بتطبيق النظام الرأسمالي منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام 1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مروراً بقيام إتحاد ماليزيا في عام 1963، وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983، وقد أفرزت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة التي همشها الاستعمار الانجليزي، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات واستغلتها في خططها الاقتصادية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا؛ كون تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية، مما دفعها إلى انتهاز خطة اقتصادية تبدأ في عام 1970 وتنتهي في عام 1990، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، التي قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالوية إلى 30% لتكفل لهم الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي دون انتزاع ثروات الصينيين ووضعها في يد المالويين، مما أتاح تنمية الثروة العامة للصيني والمالوي وإن كان هذا الأسلوب يتيح نسقا أسرع في تنمية الثروة للعنصر المالوي للأهداف المعروفة (حاج ابراهيم وخير الناس، ص. 6-7)، والتي حققت مع انتهاء هذا الأسلوب.⁸

وفي عام 1971 وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت ماليزيا بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها، كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام 1983، وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا، ولكن هذه التوجهات لم تمكن ماليزيا تفادي الأزمات خاصة في بداية الثمانينات، والتي أدت إلى حدوث العجز في الميزانية وتراجع معدلات التبادل بشدة في عام 1985، نتيجة الاعتماد المبالغ فيه على تصدير السلع الأولية للخارج، ولذلك أقدمت ماليزيا بدءاً من سنة 1986 على وضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خماسية (1986-1990) عمادها تحفيز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو، وتحرير اقتصادها، كما تم القيام بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث ركزت على ما يلي:

- مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات وتخفيف القيود؛
- إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخصخصة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة؛
- وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة؛

- اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، والإصرار على التعجيل في سداده، مع إعادة تمويل الدين القائم.

2.4.2. الخطة الإصلاحية خلال الفترة (1990 - 2020):

أخذ الاقتصاد الماليزي في استعادة قوة الدفع المعهودة بدءاً من سنة 1987، كما مكنت السياسات الإصلاحية من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة بدءاً من سنة 1990 في عهد رئيس الوزراء محمد مهاتير، وتعرف هذه الخطة بالخطة الإستراتيجية 2020، والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020، ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991.

- وقد شرعت ماليزيا في خطتها الجديدة بمجرد انتهائها من الخطة السابقة التي سعت لتحقيق استقرار ماليزيا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والدولي، من خلال دخولها في منظمة الآسيان التي تهدف إلى تحقيق الحياد والأمن والسلام لشعوب المنطقة، فحققت ماليزيا أهداف الخطة القديمة مما مهد لها الطريق إلى الهدف الأساسي، وهو تكثيف النشاط الصناعي على أرضها يقوم باستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها، ومن ثم توفير الملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي، وبهذا انخفضت نسبة البطالة إلى 3%، وارتفع نصيب الفرد الماليزي من الدخل، ويتم ذلك باستمرار ماليزيا في تحقيقها معدل نمو للناتج القومي الإجمالي 7.2% حتى نهاية الخطة في سنة 2020؛ لأنه إذا استمر هذا المعدل على نفس وتيرة النمو، فسيرفع من معدلات الادخار والاستثمار القوميين، كما يؤدي إلى مضاعفة مستوى الدخل الوطني الماليزي إلى الحد الذي تهدف إليه الحكومة في عام 2020، وهو معدل يمكن تحقيقه خصوصاً وأن ماليزيا حققت في بعض السنوات معدلات نمو أكبر من 10.2% خلال سنوات 1988، 1989 و1990، كما تدل مؤشرات اقتصادية أخرى على إمكانية وصول ماليزيا إلى تحقيق خطتها من بينها ارتفاع نسب الادخار القومي، انخفاض معدلات التضخم ونسبة الفقر، مما خفف الأعباء على ميزانية الدولة (حاج إبراهيم وخير الناس، ص. 7-9)، وهو ما يعني أن هناك جاهزية للبنية التحتية في ماليزيا لمرحلة جديدة من التنمية والتطور.⁹

5.2. أبعاد الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

يمكن توضيح أبعاد الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا من خلال ما يلي:

1.5.2. البعد الجبائي، الاستثماري والتحفيزي للإصلاحات الاقتصادية:

اعتمدت ماليزيا على الحوافز الجبائية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر استخدمت الحكومة الماليزية الحوافز لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة، كما انتهجت سياسة التعديل المستمر

لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية، وتضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية، كما تم تحرير القيود المتعلقة بحقوق الملكية في الشركات، فضلا عن تقديم الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث وكذا تدريب العمالة المحلية (تقرير المعهد العربي للتخطيط، متاح على الرابط: http://arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf)، لتشجيع هذه الشركات على التوطن في ماليزيا¹⁰، وقد أدت هذه الحوافز إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي كما يتبين من معطيات الجدول الموالي:

الجدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة (1990 – 2017)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
تدفق الاستثمار الاجنبي	2.33	4.17	3.78	3.92	10.88	9.85	13.4	9.51

Source: <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=MY> (consulté le 26/03/2018).

من خلال الجدول يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا في السنوات التي سبقت الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، والتي أثرت سلبا عليه إذ سجل تراجعا ملحوظا في سنة 1998، حيث انخفض من 5.13 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.16 مليار دولار في عام 1998، لكن سرعان ما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الموالية نتيجة قيام البنك المركزي الماليزي بإصدار حزمة من التدابير لعبت دورا في تحقيق نمو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (مقعاش والعقون، ص. 590)، واستمر كذلك إلى غاية عام 2001¹¹، أين عرف انخفاضاً نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، والأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم والسندات المستثمرة في قطاع الإنترنت، والتي كان لها انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة، وبعدها عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد سنة 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 80% مقارنة بعام 2008، وفي سنة 2010 قامت الحكومة الماليزية بإطلاق سلسلة من المبادرات، منها برنامج التحول الاقتصادي الذي هدف إلى التركيز على تدابير السياسة العامة لتحسين القدرة التنافسية والاستثمار في 12 منطقة اقتصادية رئيسية في ماليزيا لتسريع النمو الاقتصادي وتجاوز آثار أزمة 2008.

2.5.2. بعد الحوكمة، الشفافية والإفصاح:

أدركت الحكومة الماليزية خطورة الفساد الذي يعد من العراقيل الكبيرة التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، فقامت بسن العديد من القوانين وأنشأت العديد من المراكز والأجهزة، وعقدت العديد من الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد، وهذا من أجل خفض مستوى الفساد وتحسين مؤشرات، حيث أصدر أول قانون لمكافحة الفساد في ماليزيا عام 1961 وفي عام 1967 تم إنشاء الوكالة

المالية لمكافحة الفساد ليتم بعدها إصدار قوانين أخرى كقانون الموظفين، قانون أخلاق مهنة القضاء في سنة 1994، وفي السنة التالية أجاز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات، وفي سنة 1997 ألغي قانون مكافحة الفساد الصادر سنة 1961 وأجازت الحكومة قانون جديد لمكافحة الفساد، وذلك من أجل تعزيز آليات ووسائل مكافحته ونشر ثقافة منع الفساد وتجديد الرأي العام ضده، كما تم إصدار قانون لمنع غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية في سنة 2001، فضلا عن مصادقة ماليزيا سنة 2008 على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد تأكيذا على نيتها الجادة في مكافحة جميع أشكال الفساد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، كما تم إصدار قوانين أخرى خاصة بتشجيع التبليغ عن حالات الفساد، محاربة الفساد في مجال المشتريات الحكومية، تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وضمن استقلال القضاء (بن الطيب وهلول، ص. 318).¹²

كما تم تحديد الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد في ماليزيا المتمثلة في وكالة مكافحة الفساد، مكتب الشكاوي العامة، الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد ومعهد النزاهة الماليزي لتجنب ممارسات الفساد، بالإضافة إلى تفعيل الحوكمة الإلكترونية، حيث تضم البوابة الرسمية للحكومة الماليزية على الانترنت وصلات إلى خدمات المناقصات الحكومية والخدمات الحكومية المختلفة؛ لتسهيل وصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية وللنماذج الخاصة بالتسجيل والترخيص والتصاريح (بن الطيب ومهلول، ص. 316)، فضلا عن دفع الضرائب عبر الإنترنت¹³، وقد أدت هذه المجهودات المبذولة إلى تحقيق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد ونشر الشفافية، وهو ما يتضح من خلال معطيات الجدول الموالي الذي يبين ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد.

الجدول 2: رتبة ماليزيا من بين 176 دولة في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2016).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرتبة	37	39	39	44	43	47	56	56	60	54	53	50	50	49

Source : <https://www.transparency.org/cpi201/6>, (consulté le 26/03/2018).

من خلال الجدول يتضح أن الأداء العام لماليزيا في مؤشر مدركات الفساد يعتبر متوسط بالنسبة لدول العالم أما بالمقارنة مع الدول النامية تعتبر نتائج جيدة، ومشجعة، ومساعدة على النمو والاستقرار وجلب الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى توفر الرغبة السياسية الجادة للقضاء على الفساد، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وكذا الدور الفعال الذي تبذله المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد، وعلى رأسها الهيئة الماليزية للنزاهة ومكافحة الفساد، لكن بالرغم من ذلك ترى منظمة

الشفافية الدولية أنه يجب على الحكومة الماليزية تدارك النقائص، وبذل المزيد من الجهود من أجل إرساء المزيد من الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة.

3.5.2. بعد البحث، التطوير والتعليم:

ركزت الحكومة الماليزية على بناء الإنسان والاستثمار فيه، فكانت النتيجة نهضة أبهرت العالم أساسها وركيزتها العنصر البشري بناء وتكويناً وتنظيماً، مع زرع قيم العمل والتميز والإبداع والابتكار، وهكذا كان التعليم والبحث العلمي هما الأولوية الأولى على رأس أجندة الحكومة فتم تشييد المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحث، وخصص أكبر قسم في ميزانية الدولة لتحقيق أهداف الخطة التعليمية التي شملت أيضاً تطوير البحوث العلمية وإرسال عشرات الآلاف من الشباب الماليزي للدراسة في أفضل الجامعات الأجنبية خاصة في اليابان.

ولتحقيق أهداف السياسات الموضوعية خصصت الحكومة مبالغ ضخمة لقطاع التعليم قدرت بـ 20-25% من مجموع الميزانية السنوية للإنفاق لتطويره، ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات في العالم، وكنتيجة لذلك وصل عدد الذين يلمون بالقراءة والكتابة فيها إلى 93.1% سنة 2012 حسب تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنة 2015، وهي من أعلى النسب في العالم، أما فيما يخص البحث والتطوير فقد خصص مبلغ 600 مليون ريجينيت، للمنح البحثية في المؤسسات العامة للتعليم العالي (سعيد المصري، ص. 53) سنة 2014¹⁴، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على المستوى العالمي، كما اهتمت الحكومة الماليزية بالإبداع والابتكار، حيث تبين آخر الإحصائيات للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2017 أن ماليزيا تحتل المرتبة الثامنة في آسيا و37 عالمياً فيما يتعلق بمؤشر الابتكار العالمي.

4.5.2. البعد الهيكلي:

في إطار حرصها على ضمان نجاح سياسة التنوع الاقتصادي عملت ماليزيا على تطوير القطاعات المنتجة كالصناعات الثقيلة، الصناعات ذات التقنية العالية وغيرها شهد على إثرها الاقتصاد الماليزي تحولات كبيرة تمثلت في تطوره من اقتصاد معتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وانفتاحاً، وكانت حصيلة هذا الاتجاه تنامي مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
القطاعات الإنتاجية						
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	16.3	10.2	08.5	08.2	10.0	09.1
التعدين والمحاجر	09.4	08.1	10.5	13.2	10.9	08.9

22.9	23.4	27.5	30.8	27.1	24.5	الصناعة التحويلية
04.2	03.4	02.9	03.9	04.4	03.5	التشييد والبناء
02.5	02.6	02.5	02.9	03.5	02.6	الخدمات
17.1	16.3	13.7	13.4	15.1	13.2	تجارة الجملة والتجزئة
08.9	08.3	06.7	06.9	07.3	06.7	النقل والتخزين والاتصالات
11.5	11.4	12.1	13.5	10.3	08.2	العقارات وخدمات الأعمال
04.4	04.4	05.0	05.9	07.6	07.2	الخدمات الاجتماعية والشخصية
08.8	07.8	06.5	06.3	07.0	08.0	قطاع الخدمات الحكومية
-	-	-	04.8	05.3	04.4	قطاع المشروعات المالية
01.1	0.9	01.1	01.6	04.0	03.7	رسوم الاستيراد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية وزارة الإحصاء الماليزية:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjh1SU1kaWY5UT09 (consulté le 2019/02/22).

من خلال ملاحظة الجدول السابق وتحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي يتضح ما يلي:

- الاعتماد الكبير للنتائج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات؛
- أهمية الصناعات التحويلية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 24.5% سنة 1990 إلى 22.9% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة أغلب القطاعات الاقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة؛
- يعد القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الاقتصاد الماليزي، فهو يتميز بمعدلات نموه سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للاستهلاك ومختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال إعادة التصدير؛
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد نسبة 9.1% سنة 2015؛
- ارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي التجارة والسياحة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي كما يتضح من خلال الجدول الموالي الذي يتضمن قيم مؤشر التنوع الإجمالي (المركب) في ماليزيا خلال الفترة 1990-2015.

الجدول 4: المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في ماليزيا

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
مؤشر هيرفند الهيرشمان	0.30	0.30	0.31	0.23	0.21	0.21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع التالي:

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctimeseries&menu_id=NHJlaGc2Rlg4ZXlGTjhlSU1kaWY5UT09 (consulté le 22/02/2019).

من خلال الجدول يتضح التراجع المستمر لمؤشر التنوع الاقتصادي من سنة لأخرى، وهو ما يدل على تزايد درجة تنوع الاقتصاد الماليزي الذي يمتلك كل مقومات النمو والتطور.

3. عرض تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين:

نما اقتصاد الصين بصورة لافتة للنظر وعلى نمو سريع منذ عام 1978 (مجلة التمويل والتنمية، ص. 11)، عندما أطلقت إستراتيجية "الإصلاح والانفتاح"، وهي حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مصدر ومستثمر فيه، ولدعم النمو بقيادة الصادرات، تستورد الصين كميات ضخمة من الموارد الخام والمنتجات شبه التامة من كافة أنحاء العالم.¹⁵

يأتي انفتاح الصين على العالم بهدف تحقيق النهضة الكبرى للأمة الصينية، وضرورة اضطلاع الصين بدورها كدولة كبرى في عملية تطوير الحضارة العالمية، فقد تم تطبيق إستراتيجية انفتاح المواطن الصيني على العالم، وتحويل الصين من الدولة الأكبر عددا من حيث السكان في العالم، إلى دولة غنية وقوية بالموارد لبشرية، واستطاعت تصدير الموارد البشرية إلى العالم الخارج، ومساعدة المواطن الصيني على إيجاد البيئة المناسبة للتطور والتنمية بكل حرية وفي شتى بقاع العالم، هذا بالإضافة إلى انفتاح الثقافة الصينية على العالم، وتطبيق إستراتيجية انفتاح الثقافات القومية على العالم، فتاريخ الحضارة الصينية الذي يمتد إلى خمسة آلاف عام، ما هو إلا تاريخ ثقافي عريق، وحيث تتميز الثقافة الصينية بكونها ثقافة عامة، وأنها تتمتع بقوة استيعاب وتمازج قوية، بإمكانها أن تحظى بالقبول من مختلف الأمم العالمية، وكذلك الإنفتاح من خلال العلوم والتكنولوجيا وتطبيق إستراتيجية الإنتاج العلمي التكنولوجي، حيث يعتبر التنافس العلمي التكنولوجي محور التنافس العالمي المعاصر، ومن ثم فإنه يجب الارتقاء بالإبداع العلمي والتكنولوجي الصيني، وإدخال مهارات الإبداع الجديد والارتقاء بإمكانات التنافس العلمي التكنولوجي في مجال الصناعات الصينية (حسانين فهي، ص. 13)، وذلك حتى يمكن للتكنولوجيا الصينية التقدم نحو التنمية العالمية في مجال التنمية الصناعية الحديثة.¹⁶

1.3. الدوافع الإصلاح الاقتصادي في الصين:

يمكن أن نلخص أهم عوامل إصلاح المنظومة الاقتصادية في الصين (مختاري، ص. 89)، فيما يلي:

- انخفاض نسبة التنمية الإقتصادية وما رافقها من تدني في المستوى المعيشي، وانتشار الفقر بين أوساط الشعب الصيني، كل هذا زاد في تفاقم المشاكل الاجتماعية للدولة التي أصبحت عاجزة عن تأمين الحاجات الضرورية للمواطن الصيني؛
- نجاح النظام الرأسمالي في تحقيق رفاهية شعوب الدول الغربية، وأيضا نجاح التجارب الإقتصادية الرأسمالية في بعض الدول الآسيوية ولا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية؛
- الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية "المأوية" على المجتمع الصيني من خلال إخفاق تبني النزعة الإيديولوجية كعقيدة محورية في تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- وصول أنصار التيار الإصلاحى الداعين إلى الإنفتاح على الرأسمالية، بقيادة (دنغ هيساو بنج) إلى هرم السلطة التنفيذية، الأمر الذي دفع بصانع القرار إلى العمل على تكييف السياسة الداخلية والخارجية في الصين مع المستجدات الدولية، خاصة في القطاع الإقتصادي والسياسي.

2.3. مراحل الإصلاحات الإقتصادية في الصين:

مرت الإصلاحات في الصين بعدة مراحل (فرانسواز، ص. 21-24)، أهمها:¹⁸

- 1.2.3. **مرحلة انطلاق الإصلاحات (1978- 1984):** أعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الضوء الأخضر لإزالة التشيع الزراعي في سنة 1978، فانتشر تفكيك البنى الجمعية والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي، وفي مستوى الصناعة هدفت التدابير المتخذة إلى تحسين النظام القائم، حيث أعيد العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة الشركات، والمكافآت الإنتاجية للموظفين، واقتصرت الإنفتاح على الخارج على بعض الأقاليم الرائدة في جنوب الصين، بعيدا عن الأقطاب الصناعية الكبرى، في هذه المرحلة ظهرت الإصلاحات غامضة وبالغة الهشاشة وقابلة للمراجعة.
- 2.2.3. **نظام اقتصادي ثنائي (1984- 1989):** قادت الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات السلطات الصينية إلى التوسع فيها، ففي سنة 1984، أطرت اللجنة المركزية للحزب على نظام مختلط يتعايش فيه السوق والخطأ، يبدأ بتحرير الأسعار، ولا مركزية التجارة الخارجية، وتوسيع درجة استقلال الشركات، وكان الهدف من ذلك هو تخطيط يتسم بالمرونة، يضمن التوازنات الإجمالية ويستخدم وسائل تنظيم الاقتصاد الجمعي (قروض، ضرائب)، وفي عام 1978، ذكر المؤتمر الثالث عشر للحزب مفهوما جديدا هو مرحلة انطلاق الاشتراكية، تبرير ما اتخذ هيئة العودة إلى الرأسمالية.

تراجع التخطيط، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري بحيث أن في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين، فقد تعايشت بنية أسعار، حتى داخل الشركات الكبيرة التي كان أغلب مبيعاتها وتمويلها لا يزال مخططا، وتنفذ الأخرى عملياتها الجوهرية في الدورة التجارية، جنب هذا النظام الصين صدمة تحرير مفاجئة، لكل صاحبها تعدد الهروب من سوق إلى أرى، وأدت التوترات التضخمية في منتصف ستينيات القرن العشرين إلى التفاوت الحاد بين الأسعار الحرة والأسعار المخططة، فتعدد

التهريب، واتخذ الفساد والمضاربة أبعاداً لا سابق لها وشكلاً خلفية أحداث شهر يونيو 1989، فاندلعت المظاهرات بدءاً من نهاية شهر مايو في بكين وبعض المدن الكبيرة ضد النظام والفساد، وفي 4 و5 حزيران قام الجيش بقمعها.

3.2.3. نحو اقتصاد السوق الاجتماعي: في شهر جانفي 1992، تم البدء باستئناف الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تسارع تحرير الأسعار، إصلاح شركات القطاع العام، إنشاء نظام مصرفي وضريبي حقيقيين ونظام صرف للعملة؛ وقد توجت هذه الإصلاحات بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وكان ذلك شهر ديسمبر 2001.

وفي عام 1995 نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي التي خططت له قبل ميعاده بخمسة سنوات، حيث استطاعت أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1980، حيث بلغ الناتج المحلي في عام 1995 حوالي 5760 مليار يوان مما شكل قفزة كبيرة في تاريخ التنمية الاقتصادية في الصين، كما نجحت في زيادة دخل الفرد من 390 دولار إلى 7820 دولار خلال الفترة (1992-2015).

وفي عام 2005 وبنهاية الخطة الخماسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1% وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية من حيث تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، ذلك بالإضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها. استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، وبحلول عام 2010 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.1 تريليون يوان بزيادة قدرها 7.5% مقارنة بعام 2005، وساعد هذا النمو الاقتصادي على وجود زيادة مستقرة في الإيرادات المالية الوطنية مما ضمن تدفق الأموال في العديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب.¹⁹

3.3. أبعاد الإصلاح الاقتصادي في الصين:

1.3.3. البحث والتطوير:

في عام 2013 وصل مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى 1478 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 1132 مليار دولار أمريكي في عام 2007، وقد كان هذا أقل من 47% وهي الزيادة التي سجلت خلال الفترة (2002-2007)، ولكنها زيادة كبيرة مع ذلك، وعلاوة على ذلك، حدث هذا الارتفاع خلال وقت الأزمة، وقد أدى الارتفاع الأسرع للإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عن إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى الارتفاع من 1.57% عام 2007 إلى 1.70% عام 2013 من إجمالي الناتج المحلي (تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، ص. 6).²⁰

2.3.3. الذكاء الاصطناعي:

كانت الصين من الدول السبّاقة في وضع خطة وطنية للذكاء الاصطناعي، تستهدف نمو الصناعات والتقنيات المرتبطة به، وخصصت لها 23 مليار دولار حتى عام 2020، ومن المتوقع أن يصل إلى 60 مليار دولار بحلول عام 2025؛ وتهدف الصين من هذه الخطة إلى منافسة كبرى شركات التقنية، كغوغل وأبل ومايكروسوفت، وإضافة إلى الاستثمارات الضخمة، تسعى الحكومة الصينية إلى التفوق على الولايات المتحدة مستفيدة من الخبرات الأميركية نفسها، حيث قامت شركات صينية كبرى مثل بايدو وتنسنت، بافتتاح مراكز لأبحاث الذكاء الاصطناعي في أميركا، كما نجحت الحكومة الصينية في إنشاء بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية في مجال الذكاء الاصطناعي (متاح على الرابط: www.skynewsarabia.com/technology)، ناهيك عن استقطاب أفضل المهارات العالمية حتى يراجع الغرب نظريته إلى شركات التكنولوجيا الصينية على أنها تنسخ منتجات غربية، وأن يعترف بأن التكنولوجيا الصينية تفوقت في أكثر من ميدان، وقد أصبحت الصين أكثر جذبا لاستثمارات الذكاء الاصطناعي وتمويله، ومن 2013 حتى الربع الأول من عام 2018، بلغ حجم الاستثمار والتمويل في صناعة الذكاء الاصطناعي في الصين 60% من الاستثمار الإجمالي العالمي، ونشرت العدد الأكبر من الأوراق البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي، علاوة على بحوث يكثر الاستشهاد بها في نفس المجال، كما حلت الصين في المرتبة الأولى عالميا في عدد براءات الاختراع المسجلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتركزت أغلبها على تطبيقاته وفقا للتقرير؛ وبنهاية عام 2017، كان لدى الصين 18232 موهبة بحثية في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (متاح على الرابط: www.skynewsarabia.com/technology)، تمثل 8.9% من الإجمالي العالمي، وحلت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، والتي تملك 13.9% من الإجمالي العالمي.²¹

3.3.3. نظام التعليم في الصين:

في عام 1993 تم عقد مبادرة البلدان التسعة ذات التعداد الضخم من السكان، وهي إندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاداش، والصين، ومصر، والمكسيك، ونيجيريا، والهند، وذلك من أجل تحقيق التقدم نحو أهداف التعليم للجميع. ويعتبر التفاوت في التعليم أحد العوامل التي تعرقل قطاع التعليم، لا سيما في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، لذلك تحاول الحكومة الصينية تعزيز المساواة في التعليم لمساعدة كافة الأطفال في تلبية المعيار الوطني لجودة التعليم، وقد شرعت بعض المنظمات في تعزيز كفاءات القرن الحادي والعشرين على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، نفذ الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) عددا كبيرا من المشروعات التعليمية في مجال حماية البيئة، إذ تعاون بين عامي (1997- 2007) مع وزارة التربية والتعليم الصينية وشركة البترول البريطانية لإطلاق حملة تعليم الاستدامة لطالب التعليم الأساسي والثانوي في الصين (مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، ص. 21-23).

4.3.3. نمو القوى العاملة في الصين:

مرت الصين بفترة من النمو السريع للقوى العاملة استلزمت منها توفير 20 مليون وظيفة سنوياً، غير أن هذه المرحلة انتهت، وبدأ تناقص أعداد السكان يف سن العمل (15-64) سنة، مثلما هو الحال في معظم الاقتصاديات المتقدمة، ومن جهة أخرى، بحلول عام 2035 سيزداد عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء ممن هم يف سن العمل متجاوزاً العدد المقابل في بقية بلدان العامل مجتمعة، وستصبح إفريقيا وجنوب آسيا المصدرين الأساسيين لنمو القوى العاملة في الاقتصاد العالمي، بينما تتناقص القوى العاملة في أنحاء العالم الأخرى، ويعني هذا أن هناك إمكانات كبيرة لتحقيق منفعة متبادلة من الاستثمار الأجنبي الذي يتدفق من الاقتصاديات التي تعاني الشيخوخة مثل الصين إلى اقتصاديات الأكثر شباباً وديناميكية في إفريقيا (مجلة التمويل والتنمية، ص. 33).²³

4. عوامل نجاح التجربتين الماليزية والصينية في إصلاح اقتصادياتهما والدروس المستفادة منهما:

يمكن إيجاز عوامل نجاح التجربتين الماليزية والصينية في الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:

- تحديد الأهداف بدقة وإحكام، وهو من أهم العناصر لإنجاح أي مشروع، فهو يساعد على تكريس الجهود وتوجيهها نحو الأهداف التي ينبغي أن تكون واضحة كذلك بما يمنع الالتباس أو الخطأ في التوجه من جانب المنفذين، مع عدم الزيادة المبالغ في صياغة الأهداف لأن ذلك يسبب تشتت الجهود وفي المستقبل؛
- واقعية الأهداف مما يرجح وصول ماليزيا إلى أهدافها مع نهاية عام 2020، فالحكومة وضعت أهدافاً تناسب قدراتها الذاتية، ومدرسة بدقة تتناسب مع ما حققتها من إنجازات اقتصادية.
- وتتمثل المجالات الأساسية في نجاح الإصلاح الاقتصادي في كل من الصين وماليزيا في (حاتم، الموقع الإلكتروني: <http://gate.ahram.org.eg/News/2236711.aspx>):²⁴
- البعد الإقتصادي: حققت الصين معجزة اقتصادية خلال أربعين عاماً فقط، حيث كانت الصين عام 1979 تعاني من التخلف والفقر الشديد، وأصبح الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا؛ أما ماليزيا فقد تمكنت من تحقيق مكانة متقدمة من بين أسرع البلدان نمواً في الاقتصاد على مستوى دول قارة آسيا، وبلغ معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكثر من 8% سنوياً (أبو غزالة، الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com>):²⁵
- البعد الاجتماعي: حيث انخفضت نسبة الفقر من نحو 50% إلى 3% فقط في أقل من أربعين عاماً؛
- البعد التكنولوجي: كانت الصين تعاني من التخلف بكافة صوره، وخاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، والآن وصلت الشركات الصينية إلى قمة التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال تتقدم شركة هواوي

- الصينية في تكنولوجيا الجيل الخامس على الشركات الأمريكية، كما نجحت الصين في تصنيع طائرات تجارية أفضل وأرخص من شركة بوينج الأمريكية وإيرباص الأوروبية.
- البعد الديبلوماسي: تحولت الصين من دولة ليس لها وزن عالمي لها دور دبلوماسي خارجي كبير مع الدول الأخرى.

5. الخاتمة:

- يتضح من خلال التطرق إلى التجربتين الماليزية والصينية، أنهما تجربتان رائدتان تتميزان بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق الإصلاح الاقتصادي، كون هاتين الدولتين لم تستندا في إصلاح اقتصادياتهما إلى النظريات المستوردة، الأمر الذي سمح لهما بتحقيق مستويات عالية من النمو والمحافظة عليه لسنوات، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- حقق الصين معدلات النمو الاقتصادي العالية والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية؛
 - يتطلب نجاح الإصلاح الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، سعياً للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف موارد المجتمع وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية؛
 - الإصلاح الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي، التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة في حال وجود عرقبات مختلفة حتى يشكل الاختلاف مصدر إنماء لا هدم، والاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي، وكذا الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاديات الوطنية؛
 - تحقيق الإصلاح الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي جيد يعمل على تنفيذ السياسات الهادفة إلى التحول الهيكلي لصالح التصنيع والتقنيات القائمة على المعرفة، والتركيز على المشاريع المعتمدة على التقنيات المتطورة لرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية؛
 - يرجع نجاح دولة ماليزيا في إصلاح اقتصادها إلى الاهتمام بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة، وذلك في إطار السعي الحثيث نحو بناء نموذج تنموي مستدام؛

- الإصلاح الاقتصادي عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يشكل هدفا نهائيا في حد ذاته، بل يحتاج إلى إستراتيجية طويلة المدى.
- ومن توصيات الدراسة:
- تشجيع وتحفيز الإبداع من خلال تطبيق حقوق الملكية الفكرية؛
- الاهتمام برأس المال البشري ودعم المواهب والكفاءات من خلال تحفيزهم بجوائز للتميز وخلق فضاءات وإتاحة التعليم للجميع والتعليم مدى الحياة؛
- حسب التجربة الماليزية فإن أكبر مشكلة تواجهها الدولة هي مشكلة البطالة، لذلك على الدولة توفير العديد من فرص العمل للشباب، بإقامة المشروعات الكبرى؛
- تقديم الدعم للمشروعات الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية؛
- تسطير برامج التنمية للأسر الأشد فقرا ودعم وتحفيز الطلب المحلي، من خلال تمكينهم من المساهمة في النشاط الإقتصادي والتنمية عن طريق إنشاء بنوك إسلامية ورفع مستوى الحياة وهذا ما تم اعتماده في التجربة الماليزية؛
- تحقيق التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي في الصناعات الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية؛
- تسهيل بيئة الأعمال وتهيئة مناخ الأعمال من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- تعميق الوعي الاستثماري للفرد من خلال التوجيه نحو ادخار الفوائض المالية في البنوك؛
- مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق وضع ترسانة قانونية صارمة مع ضرورة إنشاء وتفعيل الهيئات الوطنية لمكافحة وانتشار الفساد.

6. قائمة المراجع:

¹ رشاد محمد الهادي، اقتصاديات المعلومات في دول النمرور الآسيوية بالتطبيق على جمهورية كوريا الجنوبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة والاقتصاد، جامعه الزقازيق، مصر، 2006، ص. 111.

² <http://blogs.worldbank.org/eastasiapacific/what-is-new-in-malaysia-s-new-economic-model> (consulted 27/02/2019).

³ رشاد محمد الهادي، مرجع سابق، ص. 112-115.

⁴ خضور رسلان، المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي، 2009، الموقع الإلكتروني: http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/khaddour.pdf (تاريخ الإطلاع 2019/02/27).

- ⁵ مقعاش سامية والعقون نادية، قياس العلاقة بين التمويل الأجنبي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1995 - 2014)، مقال منشور بمجلة مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص. 590.
- ⁶ خضور رسلان، مرجع سابق، ص. 112.
- ⁷ رشيد إدريس رشيد عودة، القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995 - 2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعه الأزهر، فلسطين، 2013، ص. 23 - 25.
- ⁸ حاج ابراهيم عبد الرحمان وخير الناس ربيع، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد مهاتير، 2011، ص. 6 - 7، الموقع الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf> (تاريخ الإطلاع 2019/02/20).
- ⁹ المرجع نفسه، ص. 7 - 9.
- ¹⁰ تقرير المعهد العربي للتخطيط، الموقع الإلكتروني: http://arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf (تاريخ الإطلاع 2019/02/20).
- ¹¹ مقعاش سامية والعقون نادية، مرجع سابق، ص. 590.
- ¹² بن الطيب علي وهلول زكرياء، قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة، مقال منشور بمجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص. 318.
- ¹³ بن الطيب علي ومهلل زكرياء، مرجع سابق، ص. 316.
- ¹⁴ بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2016، ص. 53.
- ¹⁵ مجلة التمويل والتنمية، تقدير نفوذ الصين، ديسمبر 2011، ص. 11.
- ¹⁶ لوه تشونغ مين، ترجمة: حسانين فهمي حسين، مقومات التجربة الصينية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2014، ص. 13.
- ¹⁷ عبد الرزاق مختاري، معالم البناء الاقتصادي الصيني من الإصلاح إلى النجاح، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص. 89.
- ¹⁸ فرانسواز لوموان، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص. 21 - 24.
- ¹⁹ شيماء سليمان، لمحة تاريخية عن تطوير الاقتصاد الصيني، الموقع الإلكتروني: <https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history> (تاريخ الإطلاع 2019/02/20).
- ²⁰ تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منشورات اليونسكو، ص. 06.

²¹ الموقع الإلكتروني: www.skynewsarabia.com/technology (تاريخ الإطلاع 2019/02/20).

²² مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، التعليم من أجل المستقبل: التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين، ص. 21-23، 65، الموقع الإلكتروني: <http://www.wise-research21st-century-skills-chinese-ar.pdf> (consulté le 20/02/2019).

²³ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2015، ص. 33، الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/cheng.pdf> (تاريخ الإطلاع

2019/02/25).

²⁴ حاتم عبد المنعم أحمد، الإصلاح الاقتصادي والمجتمع وتجربة التتبع الصيني، الموقع الإلكتروني:

<http://gate.ahram.org.eg/News/2236711.aspx> (تاريخ الإطلاع 2020/03/05).

²⁵ إبراهيم أبو غزالة، كيف نهضت ماليزيا، الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com> (تاريخ الإطلاع 2020/04/10).